

بعض افراد مجلس الملكية والبيضة .
بعد الاعلان على اillacce عار من الدستور .

في شأن المفرد على المفرق والطامة (٦)

تقاضون دينكم هـ لـ زـ يـ

٤٧٩ـ



وبناء على ما عرضه علينا وزير المواصلات
وموافقة رأي مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

الفصل الأول في الترخيص بالمركبات الآلية

مادة - ١ -

تعتبر مركبة آلية في تطبيق أحكام هذا القانون كل مركبة ذات محرك آلي معدة للسير على الطرق العامة عدا السكك الحديدية ، وكل مركبة مقطورة باحدى المركبات الآلية .

مادة - ٢ -

تقسم المركبات الآلية إلى الأنواع الآتية :

١ - سيارة خاصة (ملاكي)

وهي المعدة للاستعمال الشخصي .

٢ - سيارة اجرة (تاكسي)

وهي المعدة لنقل سبعة ركاب فاقد بالاجر .

٣ - سيارة تحت الطلب (روميس)

وهي المعدة لنقل سبعة ركاب فاقد بالاجر لمدة محدودة وتوضع في حظائر السيارات تحت الطلب ويعتبر في حكم هذا النوع السيارات المخصصة لنقل الموتى .

٤ - سيارة اوتوبيس ، وهي ثلاثة أنواع :

أ - سيارة اوتوبيس للنقل العام للركاب ،
وهي المعدة لنقل ثمانية ركاب على الأقل وتسير بطريقة منتظمة طبقاً لخط سير معين في حدود معينة ، وتنقل أي شخص مقابل اجرة محددة ميلفا .

ب - سيارة اوتوبيس للنقل الخاص للركاب
وهي المعدة لنقل ثمانية ركاب على الأقل من تلاميذ المدارس وموظفي وعمال الشركات والهيئات والمصانع وتسير بطريقة منتظمة في حدود دائرة معينة .

ج - سيارة اوتوبيس سياحية
وهي المعدة لنقل ثمانية ركاب على الأقل للرحلات السياحية والعلمية في جميع أنحاء البلاد .

٥ - سيارة نقل بضائع

وهي المعدة لنقل البضائع والمهام والحيوانات سواء كانت مخصصة للاستعمال الخاص أو للنقل بالاجرة .

٦ - سيارة جرارة
وهي المعدة لجر المركبات المقطورة ولا يسمح تصميمها بوضع آية حمولة عليها .

٧ - مركبة مقطورة

وهي المعدة للسير على عجلتين فاكثر مقطورة



بمركبة آلية .

٨ - دراجة نارية (موتسيكل)

وهي المعدة للسير على عجلتين او ثلاثة عجلات ولا يكون تصميماها على شكل سيارة مهما بلغت قوة المحرك .

ولوزير المواصلات بقرار منه ان يتحقق اي نوع اخر من المركبات الآلية باحدى الانواع المذكورة في هذه المادة .

مادة - ٣ -

١ - مع عدم الالخل بالحكمات الاتفاقيات الدولية التي تكون ليبها طرفا فيها ، لا يجوز تسيير اي مركبة آلية على الطرق العامة دون ترخيص بذلك من احد مكاتب الترخيص التابعة لمصلحة النقل البري .

ب - وتحدد رسوم الترخيص بقرار من وزير المواصلات على ان لا يجاوز الرسم في السنة الحدود الآتية :

١ - ١٢,٠٠ ج.ل للسيارة الخاصة .

٢ - ١٨,٠٠ ج.ل لسيارة الاجرة (تاكسي)

وتحت الطلب (زوميس) .

٣ - ٢٤,٠٠ ج.ل لسيارة الاوتوبس .

٤ - ٨٠,٠٠ ج.ل لسيارة نقل البضائع .

٥ - ٥٠٠,٠٠ ج.ل للسيارة الجرارة او البطاح .

٦ - ٤٠,٠٠ ج.ل للمركبة المقطورة .

٧ - ١,٠٠ ج.ل للدراجة النارية .

مادة - ٤ -

١ - يقدم طلب الترخيص بالمركبة الآلية من المالك او نائبه على النموذج المعد لذلك مرفقا به المستندات المثبتة لشخصية الطالب وملكيته للمركبة .

٢ - ويجب ان ترافق الطلب أيضا :

أ - موافقة البلدية المختصة بالنسبة لسيارات الاوتوبس للنقل العام للركاب التي لا يتعدى خط سيرها حدود البلدية .

ب - موافقة وزارة المواصلات بالنسبة لسيارات الاوتوبس للنقل العام للركاب التي يشمل خط سيرها حدود بلديتين فأكثر .

ج - موافقة مصلحة السياحة بالنسبة لسيارات الاوتوبس السياحية .

مادة - ٥ -

١ - تقدم المركبة الآلية المطلوب الترخيص بها لفحصها فنيا في الزمان والمكان الذين يحددهما مكتب الترخيص .

٢ - ويشمل الفحص الفني تجربة اجهزة المركبة والتحقق من استيفائها لشروط المثانة والامان



انشى تحدد بقرار من وزير المواصلات .

ـ ٦ـ

اذا ثبتت من الفحص الفني ان المركبة الآلية غير صالحة فيخطر طالب الترخيص كتابة برفسخ الطلب مع بيان الاسباب وذلك في خلال عشرة ايام من تاريخ الفحص .

ـ ٧ـ

١ـ اذا ثبتت من الفحص الفني صلاحية المركبة الآلية فعلى طالب الترخيص تقديم وثيقة تأمين عنها ضد الحوادث لمدة الترخيص وذلك من احدى شركات التأمين التي تزاول هذا النوع من التأمين في ليبيا .

٢ـ ويجب ان يغطي التأمين المسئولية المدنية عن الاصابات التي تقع للاشخاص بقيمة غير محددة على ان يكون التأمين في السيارات الخاصة والموتوسيكلات لصالح الغير دون الركاب وفي باقي انواع المركبات الآلية لصالح الغير والركاب دون عمالها .

٣ـ لا يجوز لشركة التأمين ولا للمؤمن له القاء ونهاية التأمين اثناء مدة سريانها لاي سبب من الاسباب وتعد الوثيقة للمؤمن له عند القاء الترخيص .

٤ـ ويصدر وزير المواصلات بالاتفاق مع وزير الاقتصاد الوطني القرارات المنظمة لعمليات التأمين المذكورة وخاصة تحديد تعريفة الاسعار التي تلتزم بها شركات التأمين .

ـ ٨ـ

لا يجوز الترخيص بسيارة اجسزة او تحت الطلب او تجديد ترخيصها اذا مضى على صنعها عشر سنوات .

ـ ٩ـ

١ـ لا يجوز الترخيص بسيارة اجرة (تاكسى) ما لم تكن مجهزة بعداد (تكسيمتر) يوافق عليه مكتب الترخيص ، ويجوز لهذا المكتب ولقوات الامن فحص العداد في اي وقت فان وجد به خلل فتحجز اللوحتان المعدنيتان الى ان يتم اصلاح العداد او الاستعاضة عنه بعداد سليم .

٢ـ وتحدد تعريفة اجرة سيارات الاجرة بقرار من المجلس البلدي فيما يختص بالنقل داخل حدود البلدية وبقرار من وزير المواصلات فيما يختص بالنقل بين بلديتين او اكثر .

ـ ١٠ـ

تصدر التراخيص على النموذج المعهود لذلك



متضمنا البيانات التي يعينها وزير المواصلات بقرار منه وتدون هذه البيانات في سجل خاص يحفظ لدى مكتب الترخيص كما تدون به كافة التغييرات التي تدخل على الترخيص .

ويجب ان يحدد في الترخيص اقصى وزن وارتفاع وعرض للعمولة بالنسبة لسيارات نقل البضائع واقصى عدد للركاب المصرح بنقلهم بالنسبة لسيارات الركوب والدراجات النارية .

مادة - ١١ -

١ - لا يسري الترخيص الا بالنسبة للمركبة الآلية المرخص بها وللمدة التي دفعت عنها الرسوم بشرط ان تكون ثلاثة اشهر او احد مساعفاتها ، بحيث لا تجاوز سنة .

٢ - ويجوز تسخير المركبة المرخص بها في جميع انحاء المملكة ما لم يكن الترخيص مقصوراً على دائرة او خط سير محدد .

٣ - ولقوات الامن في اي وقت ان تطلب تقديم الترخيص للاطلاع عليه .

مادة - ١٢ -

تصرف مالك المركبة الآلية علامة مميزة للمدة التي دفعت عنها الرسوم ، ويجب وضع هذه العلامة في مكان بارز في المركبة الآلية يحدده مدير مصلحة النقل البري .

مادة - ١٣ -

على مالك المركبة الآلية ابلاغ مكتب الترخيص بكتاب مسجل بكل تغيير يطرأ على محل اقامته (عنوانه) خلال شهر على الاقل من تاريخ التغيير .

مادة - ١٤ -

١ - على مالك المركبة الآلية ابلاغ مكتب الترخيص بكتاب مسجل عن كل تغيير في وجوه استعمال المركبة او اوصافها او استبدال جزء جوهرى من اجزائها مما يتربّط عليه تغيير البيانات المدونة بالترخيص وذلك فور حصوله ، وعلى المالك في هذه الحالة تقديم المركبة للفحص الفني خلال ثلاثةين يوما على الاقل من تاريخ الابلاغ .

٢ - واذا كان من شأن التغيير المشار اليه في الفقرة السابقة زيادة الرسوم المقررة على المركبة الآلية فلا يجوز اجراؤه الا بعد موافقة مكتب الترخيص على ذلك وتقديم المركبة للفحص الفني واداء فرق الرسوم من تاريخ الموافقة الى نهاية مدة الترخيص .

واذا ضبطت مركبة آلية تستعمل على خلاف حكم هذه الفقرة فيعتبر ترخيصها ملغى من تلقائه



نفسه وتسحب لوحاتها المعدنيتان ويلتزم مالكها
باداء فرق الرسوم عن كل مدة الترخيص .

مادة - ١٥ -

١ - يجوز تجديد الترخيص بشرط ان يتقدم المالك بطلب التجديد على النموذج المعد لذلك خلال الثلاثين يوما السابقة على انتهاء مدة الترخيص مصحوبا بوثيقة التأمين المنصوص عليها في المادة ٧ وبعد اداء قيمة الفرامات المحکوم بها لمخالفة احكام هذا القانون .

٢ - وتفحص المركبة الآلية فنيا على الوجه المبين في المادة ٥ فإذا ثبتت صلاحية المركبة جدد الترخيص بالتأشير عليه بذلك ، اما اذا ثبت عدم صلاحيتها فيرفض التجديد وتسحب اللوحتان المعدنيتان ويبلغ الطالب بأسباب الرفض بكتاب مسجل خلال عشرة ايام من تاريخ الفحص .

مادة - ١٦ -

يجوز منع ترخيص تجاري لمن يزاولون تجارة المركبات الآلية او اصلاحها او صنعها وذلك بعد تقديم ما يثبت قيدهم في السجل التجاري ووثيقة التأمين المشار اليها في المادة ٧ ولا يجوز استعمال هذا الترخيص الا في الاحوال الآتية :

أ - انتقال المركبة الآلية من المصنوع او مسكن الوصول الى محل التجاري .

ب - تجربة المركبة الآلية امام المشتري .

ج - انتقال المركبة الآلية الى محل التصليح وتجربيتها بعد اصلاحها .

د - انتقال المركبة الآلية من محل التجاري الى مكتب الترخيص .

مادة - ١٧ -

١ - يجوز التنازل عن الترخيص بشرط تقديم طلب بذلك من المتنازل اليه مصحوبا بعقد نقل الملكية والترخيص ووثيقة التأمين المشار اليها في المادة ٧ وبعد اداء الفرامات المحکوم بها لمخالفة احكام هذا القانون .

٢ - وعلى المتنازل اليه طلب نقل قيد الترخيص باسمه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التنازل ويظل المتنازل مسؤولا عن تنفيذ احكام هذا القانون الى ان ينقل الترخيص الى اسم المتنازل اليه .

مادة - ١٨ -

١ - لوزير المواصلات بقرار منه تحديد لون مميز لا ي نوع من المركبات الآلية عدا السيارات الخامسة .

٢ - لا يجوز لمالك السيارات الخاصة طلاءها بلون يماثل اللون المحدد لنوع اخر من المركبات



الآلية وفقا لحكم الفقرة السابقة .

مادة - ١٩ -

- ١ - يجب ان ت العمل كل مركبة آلية اثناء سيرها على الطرق العامة لوحتين معدنيتين عليهما رقم الترخيص يضع مكتب الترخيص احداهما في مقدمة المركبة والثانية في مؤخرتها ، على انه في المركبة المقطرة يكتفى بلوحة واحدة توضع في مؤخرتها .
- ٢ - ويجب ان تختتم اللوحات بخاتم مكتب الترخيص ولا يجوز حجبها او نزعها من مكانها او تغييرها .
- ٣ - ويحدد وزير المواصلات بقرار منه شكل هذه اللوحات والوانها المميزة والبيانات التي تتضمنها وطريقة تدوينها وطريقة وضع اللوحات على المركبات الآلية .

مادة - ٢٠ -

اللوحات المعدنية ملك للحكومة وعلى مالك المركبة الآلية في حالة الاستفباء عن استعمالها نهائيا او سحب ترخيصها او عدم تجديده رد اللوحات المذكورة الى مكتب الترخيص ، وعليه عند فقد اللوحتين او احداهما ابلاغ المكتب المذكور او اقرب مركز او نقطة للامن بذلك فورا .

الفصل الثاني في الترخيص بقيادة المركبات الآلية

مادة - ٢١ -

- ١ - مع عدم الالال بالحكام الاتفاقيات الدولية التي تكون ليبيا طرفا فيها ، لا يجوز لاحد قيادة اي مركبة آلية دون الحصول على ترخيص بذلك من احد مكاتب الترخيص التابعة لمصلحة النقل البري .
- ٢ - وتحدد رسوم الترخيص وتجديده بقرار من وزير المواصلات على ان لا يجاوز الرسم ثلاثة جنيهات .

مادة - ٢٢ -

- ١ - تقسم تراخيص القيادة الى الانواع الآتية :
 - ا - ترخيص قيادة دراجات نارية لا تزيد قوة محرکها على ١٥٠ سنتيمترا مكعب .
 - ب - ترخيص قيادة دراجات نارية تزيد قوة محرکها على ١٥٠ سنتيمترا مكعبا ولا تجاوز ٧٥٠ سنتيمترا مكعبا .
 - ج - ترخيص قيادة سيارة لا تزيد حمولتها على طن ونصف طن ولا يجاوز حجم مقطورتها (عند وجودها) حجم السيارة نفسها ولا تزيد حمولتها المقطرة على ثلثي حمولة السيارة .
 - د - ترخيص قيادة سيارة تزيد حمولتها على



طن ونصف طن ولا تتجاوز ستة اطنان بسدون مقطورة ملحقة بها ، ولا يجوز منع هذا الترخيص قبل مضي سنة على الاقل من تاريخ منح الترخيص المشار اليه في البند (ج) .

هـ - ترخيص قيادة جميع انواع السيارات التي تزيد حمولتها على ستة اطنان ولا يجوز منع هذا الترخيص قبل مضي سنة على الاقل من تاريخ منح الترخيص المشار اليه في البند (د) .

و - ترخيص قيادة الجرارات الزراعية .

٢ - ولوزير المواصلات بقرار منه الحقائق اي نوع جديد من تراخيص القيادة باحد الانواع المبينة في هذه المادة .

مادة - ٢٣ -

يجوز اصدار تراخيص قيادة مؤقتة للتعليم وذلك وفق الشروط والادواع التي يقررها وزير المواصلات .

مادة - ٢٤ -

يقدم طلب الترخيص على النموذج المعهود لذلك مصحوباً بثلاث صور شمسية حديثة للطالب وشهادة ميلاده الرسمية ان وجدهت وشهادة الحالة الجنائية بشرط ان تكون صادرة خلال ثلاثة اشهر السابقة على تاريخ تقديم الطلب .

مادة - ٢٥ -

١ - لا يجوز اصدار ترخيص القيادة الا اذا توافرت في الطالب الشروط الآتية :

أ - الا تقل سنه عن ١٨ سنة ميلادية ، ويجوز بقرار من وزير المواصلات زيادة هذه السن بالنسبة لنوع او اكثر من تراخيص القيادة .

ويثبت السن بشهادة الميلاد الرسمية فاذا لم يكن تاريخ الميلاد معيناً بالذات في الشهادة اعتبار الطالب مولوداً في اول يوليه من سنة ولادته المبينة في الشهادة ، وفي حالة عدم وجود شهادة ميلاد يحدد السن بمعرفة لجنة طبية تشكل بقرار من وزير المواصلات بالاتفاق مع وزير الصحة ، ويسند التحديد الى اول يوليه من السنة التي تقررها اللجنة ، ويعتبر قرار اللجنة نهائياً فيما يتعلق بتطبيق احكام هذا القانون .

ب - ان يكون لائقاً صحيحاً للقيادة ، ويثبت ذلك من الفحص الطبي الذي تجريه اللجنة الطبية المشار اليها في البند السابق وتعدد شروط اللياقة الصحية واجراءات اللجنة بقرار من وزير المواصلات بالاتفاق مع وزير الصحة .

ج - الا يكون قد سبق الحكم عليه في جنائية او في جنحة نصب او سرقة او مخدرات او قتل خطأ بمركبة آلية او اعتياد السكر ما لم يكن قد رد اليه اعتباره ، ويثبت ذلك بشهادة الحالة الجنائية .



د - ان يجيد قيادة المركبة الالية التي يطلب الترخيص لها بقيادتها ويثبت ذلك من الامتحان الذي تجريه لجنة يصدر بتشكيلها وتنظيم اجراءاتها قرار من وزير المواصلات على أن يكون من اعضائها موظف فني من مصلحة النقل البري وممثل لقوة الامن .

٢ - ويحصل عن كل من تقدير السن والفحص الطبي رسم قدره خمسماة مليم .

مادة - ٣٦ -

١ - يصدر ترخيص القيادة على النموذج المعد لذلك ويسري لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديف بشرط ان يقدم طلب التجديد خلال الثلاثين يوما السابقة على نهاية مدة الترخيص مصحوبا بشهادة الحالة الجنائية المشار إليها في المادة ٢٤ والدالة على عدم وجود سوابق جنائية مانعة من الترخيص .

٢ - ولا يجوز تجديد الترخيص الا بعد اداء الفرامات المحکوم بها ضد المرخص له لمخالفة احكام هذا القانون .

مادة - ٣٧ -

١ - يجب اعادة الفحص الطبي للمرخص له بقيادة اي مركبة آلية كل ست سنوات .

٢ - ولقوة الامن متى رأت ضرورة ذلك احاله المرخص له الى اللجنة المشار إليها في المادة ٢٥ لفحصه طيبا في اي وقت وذلك اثناء سريان الترخيص ، ويخطر مكتب الترخيص وقوة الامن بنتيجة الفحص وعلى المكتب المذكور سحب الترخيص اذا ثبت فقد المرخص له شرطا من شروط اللياقة الصحية .

مادة - ٣٨ -

لا يجوز لشخص قيادة سيارة اجرة (تاكسي) او سيارة اوتوبيس الا اذا اشر مكتب الترخيص على ترخيص القيادة بما يفيد ذلك .

مادة - ٣٩ -

يجوز منع تراخيص قيادة ليبية للحاصلين على تراخيص قيادة من السلطات الرسمية في البلاد الاجنبية وذلك وفق الشروط والاوسع التي يقررها وزير المواصلات .

مادة - ٤٠ -

١ - على المرخص له حمل الترخيص اثناء القيادة وتقديمه لقوات الامن متى طلب منه ذلك .

٢ - وعليه ان يخطر مكتب الترخيص بتغيير محل اقامته وذلك خلال شهر على الاكثر من تاريخ التغيير .



**الفصل الثالث
في قواعد المرور
مادة - ٣١ -**

لوزير المواصلات بالاتفاق مع وزير الداخلية اصدار القرارات الازمة لبيان احكام وقواعد المرور وشاراته وآدابه التي يجب على قائدي المركبات الالية وغير الالية والدراجات العادية والمشاة التزامها بما في ذلك الاحكام المبينة لاولوية المرور في الميادين وملتقي الطرق وكيفية تقدم مركبة الية على اخرى تسير امامها والاحكام الخاصة بالإضافة وكيفية استعمال النور العاكس وجهاز التنبيه والحدود الدنيا والقصوى للسرعة في كل منطقة .

مادة - ٣٢ -

يجب اتباع الاشارات والعلامات والقواعد التي تقررها او تضعها قوة الامن لتنظيم حركة المرور وسلامة الركاب والمشاة ، بما في ذلك قصر مرور انواع معينة من المركبات الالية او غير الالية او الدراجات العادية على طرق او جسور معينة او في اتجاه معين .

مادة - ٣٣ -

١ - على قائدي المركبات الالية ووسائل النقل الاخرى التزام الجانب الايمن من الطريق اثناء سيرهم .

٢ - ولا يجوز لهم السير على جزء الطريق العام المخصص للمشاة ، وتعتبر الارصفة وجوانب الطريق والمسالك المجاورة له مخصصة للمشاة ما لم تقرر قوة الامن ما يخالف ذلك .

٣ - كما لا يجوز استعمال الاضواء المبهارة للبصر في مواجهة اية مركبة قادمة من الاتجاه المضاد .

مادة - ٣٤ -

١ - على قائدي المركبات الالية ووسائل النقل الاخرى التخفيف من سرعتهم عند ملتقي الطرق او تقاطعها مع خطوط السكك الحديدية وذلك بالقدر اللازم لتمكنهم من تغيير الاتجاه او الوقوف متى اقتضى الامر .

٢ - وعليهم اعطاء الاشارة الدالة على جهة انحراف المركبة قبل تغيير اتجاهها بمسافة كافية وان يكون انحرافهم بالمركبة تدريجيا الى المكان الذي يريدون الاتجاه اليه .

مادة - ٣٥ -

لا يجوز لقائدي المركبات الالية ووسائل النقل الاخرى اختراق صفوف الجنود او تلاميذ المدارس او الكشافة او جنازة او اي موكب آخر .

مادة - ٣٦ -

لا يجوز حمل ركاب اكبر من الحد الاقصى المقرر او تجاوز الحد الاقصى لوزن وارتفاع عرض وحمولة سيارات نقل البضائع .

مادة - ٣٧ -

١ - على قائدي سيارات الاجرة تحت اطلب والنقل وال AUTOBUS الوقوف امام اكتشاف المروز بالطرق العامة للتتفتيش على تراخيص القيادة وتراخيص المركبات وعدد الركاب .

٢ - وعلى قائدي المركبات الالية جميعها الوقوف كلما طلبت منهم قوات الامن ذلك .

مادة - ٣٨ -

يجب ان يكون لكل مركبة الية تبلغ حمولتها اربعة اطنان فاكثر قائد ومساعد مخصوص للتناوب في القيادة ويجوز ان يحل محل المساعد اي مرافق اخر بشرط الا يقود المركبة والا تتحقق بها اية مقطورة .

مادة - ٣٩ -

يجب ان يعلن بوضوح وفي مكان ظاهر داخل كل سيارة اجرة او AUTOBUS للنقل العام للركاب عدد الركاب المصرح بنقلهم وتعريفة النقل المقررة .

مادة - ٤٠ -

١ - على قائد سيارة الاوتوبوس مراعاة ما يأتي :

أ - الا يقف بالسيارة في غير المحطات التي تحددها قوة المرور بالتشاور مع البلديات المختصة .

ب - ان يقف بالسيارة في جميع المحطات المقررة ما دام في السيارة مكان شاغر او راكب يرغب في النزول .

ج - ان يقف بالسيارة الى جانب الرصيف والا يبدأ السير بها الا بعد التتأكد من نزول وصعود الركاب .

د - عدم تغيير خط سير السيارة المحدد بترخيصها او اختصاره الا باذن من قوة المرور .

٢ - وعلى قائد سيارة الاوتوبوس ومحصلتها البحث عن الاشياء التي تركت بالسيارة بعد انتهاء كل رحلة وتسلیمها لاقرب مركز او نقطة للامن خلال ٢٤ ساعة اذا لم يطالب بها اصحابها .

مادة - ٤١ -

- ١ - لا يجوز لركاب الاوتوبوس :
- ٢ - الوقوف داخل السيارة في غير الاحوال



المسموح فيها بذلك .

ب - الوقوف على سلم السيارة .

ج - الركوب في السيارة اذا تكامل المدد المقرر لها .

د - الصعود او النزول من السيارة اثناء سيرها .

ه - حمل اشياء ينجم عن ملامستها او رانعتها او ضيامة حجمها ضرر او مضائقه للركاب .

و - الصعود الى السيارة او النزول منها من غير الباب المخصص لذلك .

٢ - ولا يجوز للباعة المتجولين الدخول في سيارات الاوتوبوس لعرض سلعهم على الركاب اثناء وقوف السيارة او سيرها .

مادة - ٤٢ -

لا يجوز لسيارات الركاب قطر اي مركبة اخرى بدون محرك الا بتصریح خاص بذلك من مكتب الترخيص .

مادة - ٤٣ -

لا يجوز نقل الموتى في غير السيارات المعدة لذلك بموافقة قوة الامن .

مادة - ٤٤ -

١ - لا يجوز اجراء سباق لاي نوع من المركبات الالية الا بعد الحصول على تصريح كتابي بذلك من وزارة الداخلية .

٢ - ويكون المصرح له باجراء السباق مسئولا وحده - دون الحكومة - عما ينشأ عنه من ضرر له او للجهات الحكومية او للغير .

مادة - ٤٥ -

لا يجوز لشخص ان يكلف شخصا اخر او يسمح له بقيادة مركبة الية دون ان يكون هذا الاخير حائزرا لترخيص قيادة لهذه المركبة وفق احكام هذا القانون .

مادة - ٤٦ -

١ - على قائد المركبة الالية ان يقف في الحال عندما يقع اي حادث بالمركبة وان يعطي الاسم والعنوان الخاص به وبمالك المركبة كلما طلب منه ذلك ، وعليه ابلاغ الحادث فورا الى اقرب مركز او نقطة للامن .

٢ - وعلى قائد المركبة الالية ابلاغ اقرب مركز او نقطة للامن بأي حادث للمركبات الاخرى يراه اثناء مروره على الطرق العامة .



ـ ٤٧ ـ

على مالك المركبة الالية ان يدللي لقوات الامن او النيابة العامة بناء على طلبها باسم وعنوان الشخص الذي كان يقود المركبة ومكان وجودها واسماء ركابها ونوع حمولتها في وقت معين سواء كان القائد هو المالك او اي شخص اخر مكلف او مسموح له بقيادة المركبة ، ولا يجوز الامتناع عن اعطاء هذه البيانات او اعطاء بيانات غير صحيحة .

ـ ٤٨ ـ

للنيابة العامة - من تلقاء نفسها او بناء على طلب قوة الامن - ان تأمر بسحب ترخيص كل قائد مركبة الية يضبط او يتم بارتكاب احدى الجنايات او الجنح بالمركبة الالية او داخلها وذلك لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً واذا رُؤي سحب الترخيص مدة تزيد على ذلك فيعرض الامر على القاضي الجزئي المختص للنظر في مد الوقيف ريثما يفصل في الدعوى .

ـ ٤٩ ـ

- ١ - لا يجوز لشخص ان يترك حيوانا في حراسته يقف او يتتجول على طريق عام على وجه يسبب خطرا على المارة من الاشخاص او المركبات .
- ٢ - وعلى من تكون في حراسته حيوانات مارة على الطريق العام في نفس اتجاهه ان يترك على شمال الطريق ممرا كافيا للمركبات الالية .
- ٣ - ولقوات الامن ضبط اي حيوان يقف او يسير على الطريق العام بالمخالفة لاحكام هذه المادة .

ـ ٥٠ ـ

- ١ - تنظم بلوائح تصدرها البلدية ذات الشأن القواعد والاحكام الخاصة بتسبيح العربات التي تجر باليد او تجرها الحيوانات .
- ٢ - لا يجوز تسبيح العربات المشار اليها في الفقرة السابقة على الطريق العام اذا كان في تركيبها او حمولتها ما يضر بسطح الطريق او يسبب عرقلة المرور او خطرا على المارة .
- ٣ - لا يجوز استعمال العربات التي تجرها الحيوانات في نقل الركاب بالاجر الا بعده الحصول على ترخيص بذلك من البلدية المختصة .

ـ ٥١ ـ

يجب ان تتوافر في الدراجات العادية التي تسير على الطريق العام شروط المثانة والامن التي يقررها وزير المواصلات بما في ذلك الفنية الامامية والخلفي والمنبه والفرامل .



**الفصل الرابع
في العقوبات
مادة - ٥٢ -**

مع عدم الالخل بآية عقوبة اشد تنص عليها القوانين الاخرى يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين :
١ - كل من خالف احكام المواد ٣ و ١٤ و ١٩ و ٢١ و ٢٨ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٧ من هذا القانون .

٢ - كل من استعمل مركبة آلية في غير الغرض الذي رخصت من اجله .

٣ - كل من قاد مركبة آلية بعد سحب او انتهاء ترخيصها او ترخيص القيادة .

٤ - كل من سرق ايها من الاشارات او علامات المرور التي تضمنها قوة الامن وفقاً للمادة ٣٢ او تعمد تغيير مكانها او اخفانها او تشوييهها او اتلافها .

٥ - كل قائد مركبة آلية استعمل الاضواء المبهرا في مواجهة اي مركبة قادمة من الاتجاه المضاد .

مادة - ٥٣ -

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر كل من قاد مركبة آلية او غير آلية او دراجة عادية وهو في حالة سكر او تخدیر . ومع عدم الالخل باحكام المادة ٢٥ يسحب ترخيص القيادة اداريا مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تجاوز سنة .

مادة - ٥٤ -

كل من خالف احكام المادة ٤٩ من هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز شهرين او بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيها مع الحكم بمصادرة الحيوان او الحيوانات المصبوطة .

مادة - ٥٥ -

فيما عدا ما نص عليه في المواد السابقة ، يعاقب بغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات كل من قاد مركبة آلية بسرعة تخالف الحدود المقررة او سمح بوجود ركاب على أي جزء خارجي من المركبة الآلية ، وكذلك كل من خالف احكام هذا القانون واللوائح الصادرة بمقتضاه او الاشارات والعلامات والقواعد التي تقررها او تضمنها قوة الامن وفقاً للمادة ٣٢ .

مادة - ٥٦ -

مع مراعاة حكم المادة ٥٣ يجوز عند الادانة الحكم بوقف ترخيص القيادة مدة لا تجاوز ستة اشهر .



مادة - ٥٧ -

١ - مع عدم الالخلال بأحكام القوانين الأخرى يكون مالك المركبة الآلية مسؤولاً عن الغرامات المالية التي يحكم بها في أي مخالفة لاحكام هذا القانون ايًا كان قائد المركبة .

٢ - وللمالك حق الرجوع على مرتكب المخالفة بقيمة الغرامات المالية التي يؤدinya وفق حكم هذه المادة .

مادة - ٥٨ -

إذا ترتب على أية مخالفة لاحكام هذا القانون الحاق تلف بطريق عام او جسر او اشارة للمرور او اشارة للمسافة (الكيلومترات) او عارمود او اسلاك الكهرباء او خط انابيب او عارمود او اسلاك البرق والهاتف او اي تركيب آخر من اي نوع مشتب او مقام على او بقرب طريق عام ويكون في عهدة جهة حكومية او سلطة محلية ، فللجهة او السلطة المذكورة اصلاح التلف واسترداد النفقات الفعلية من مالك المركبة التي سببت التلف ، وللمالك حق الرجوع على مرتكب المخالفة بالنفقات التي يؤدinya وفق هذه المادة .

مادة - ٥٩ -

يكون لموظفي مصلحة النقل البري الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير المواصلات ولقوات الامن ايًا كانت رتبتهم صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ احكام هذا القانون .

الفصل الخامس أحكام عامة وختامية

مادة - ٦٠ -

تعفى الجهات الآتية من الرسوم المنصوص عليها في هذا القانون :

- أ - الديوان الملكي والخاصة الملكية .
- ب - الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة .
- ج - البعثات الدبلوماسية والقنصلية والاجنبية في ليبيا بشرط المعاملة بالمثل .
- د - جمعيات الاسعاف والهلال الاحمر الليبية .

مادة - ٦١ -

لا تسري احكام الفصل الاول من هذا القانون على المركبات الآلية المملوكة للجيش ولرئاسة اركان الجيش اصدار تراخيص قيادة مؤقتة للعسكريين الذين يعهد اليهم بقيادة المركبات الآلية التي يستخدمها الجيش وذلك وفق الشروط والاواعض التي يقررها وزير الدفاع بالاتفاق مع وزير المواصلات .

مادة - ٦٢ -

مع مراعاة أي اتفاق دولي تكون ليبيا طرفا فيه، تعتمد بالنسبة للمركبات الآلية الداخلة إلى ليبيا من الخارج تراخيص المركبات والقيادة الصادرة من السلطات الرسمية الأجنبية وذلك لمدة ثلاثة أشهر بالنسبة للسيارات ولمرة شهر بالنسبة لغيرهم .

مادة - ٦٣ -

صاحب الشأن أن يطلب منحه صورة بدل فاقد من التراخيص في حالة فقده أو تلفه بشرط أداء رسم قدره ٢٥٠ مليما .

مادة - ٦٤ -

١ - يمنع وزير المواصلات التزام النقل العام للركاب بالسيارات في جميع أنحاء البلاد عدا التزام النقل العام للركاب بالسيارات داخل حدود البلديات فتمنحه البلدية المختصة بموافقة وزير المواصلات .

٢ - وفي جميع الأحوال لا يجوز منح التزام النقل العام للركاب بالسيارات إلا مقابل ائارة سنوية تحدد بمزيدة عامة وفق القواعد والإجراءات المتبعة في المناقصات الحكومية .

مادة - ٦٥ -

يستمر العمل بالتراخيص النافذة المعمول



الصادرة وفقا لاحكام القوانين السابقة وذلك الى حين انتهاء مدتھا او الغائتها وفق احكام هذا القانون .

مادة - ٦٦ -

يلغى قانون النقل على الطرق رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٠ المعمول به في ولاية برقة سابقا ، وقانون المرور رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤ المعمول به في ولاية طرابلس سابقا وقانون تجول وقيادة السيارات لسنة ١٩٥٥ المعمول به في ولاية فزان سابقا وتبقى اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا للقوانين المذكورة نافذة فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون الى ان تصدر اللوائح اللازمة بمقتضاه .

مادة - ٦٧ -

على وزير المواصلات تنفيذ هذا القانون وله اصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذها ويعمل به من اول يناير سنة ١٩٦٥ .

ادريس

صدر بقصر دار السلام العاشرة في ٢٥ جماد الاولى ١٣٨٤ هـ .
الموافق ١ اكتوبر ١٩٦٤ م .

بأمر الملك

الستوسي لطيوش ابراهيم بن شعبان
وزير المواصلات رئيس مجلس الوزراء بالوكالة